

كلمة فخامة السيد الرئيس

Yasir Arafat

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

في

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

16-10/11/2001م

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والسيادة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

أود في هذا المقام أولاً أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم شخصياً، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة، وأنوّجه أيضاً إلى معالي الأمين العام السيد كوفي عنان، بالتهنئة على إعادة انتخابه لفترة ثانية أميناً عاماً للأمم المتحدة، وعلى فوزه ومنظمة الأمم المتحدة بجائزة نوبل للسلام.

كما ويهمني أن أكون معكم اليوم في هذه الدورة ، التي تتعقد في ظروف دولية بالغة الدقة والأهمية، لا سيما وأنها تأتي بعد هذا العمل الإرهابي والإجرامي البشع والمرهق الذي وقع في 11/9/2001م، في مدينة نيويورك وأشنطن، والذي أذناء بشدة، وفي هذا الإطار فإننا نعبر مجدداً عن تعازينا القلبية الحارة، ومواساتنا المخلصة للرئيس بوش ولحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، الصديق، وأوجه تعازينا هذه لأسر الضحايا بوجه خاص، ولقد أكد الشعب الفلسطيني استعداده ، لمواجهة الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة المنظم،

٦٦٦

وأود أن أخبر عن التقدير الكبير الذي علّق الرئيس
جورج بوش في خطابه يوم أمس عن خدمة تحفيف
السلام العادل من خلال حل يقوم على تشغيل قراريه ٩٤٨
و٩٢٨ وهما سعي دولتين إسرائيل وفلسطين ، والمع
على استئناف عملية السلام سريعاً . ومن جانبنا فإننا
نبذل一切 efforts لتجسيد هذه الهداف ، وقد بذل
كثيراً من الجهد لتتأمين أفضل الظروف واستمرار
من أجل ذلك .

ولبناء عالم جديد يحقق الأمن والعدالة والسلام والحرية لشعوبه كافة، ويستند إلى الشرعية الدولية وحقوق الإنسان؛ وإننا ندعو إلى تنسيق كل الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، مع التأكيد على أهمية وضرورة استمرار تشجيع الحوارات بين الديانات والحضارات.

السيد الرئيس،

في العام الماضي كان لي شرف التحدث إليكم في القمة الألفية، وهأنذا أعود حاملاً ألام شعبي وقضيته العادلة، التي لا زالت تنتظر الحل العادل، وكما تعلمون فعن الجمعية العامة للأمم المتحدة صدر القرار 181، الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما يهودية والأخرى فلسطينية، غير أن الدولة الفلسطينية، لم يتم الاعتراف بها حتى الآن في الأمم المتحدة ، فشعب فلسطين الذي تعرض لظلم تاريخي رهيب، ولعملية اقتلاع وشرد، يتطلع لرؤية حقه في العودة وتقرير المصير، الذي نصت عليه كافة الاعراف والمواثيق والقوانين والقرارات الدولية، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجسد ويكرس على ترابه الوطني الفلسطيني.

تعلمون، أيها السيدات والسادة، بثني قيلق بالحل الذي ارتراه الشرعية الدولية، نعم لقد قيل باقل من ربع مساحة فلسطين التاريخية، بينما

أعطننا جمعيتك العامة المؤقرة نصف مساحة فلسطين تقريباً، بموجب القرار رقم 181 للعام 1947، وعلى هذا الأساس الجديد ذهبنا إلى مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد طبقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، ومن أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بفلسطين، وخاصة القرارات 338، 242، 338، و 425، وكذلك القرار 194، الخاص باللاجئين الفلسطينيين، ثم كانت اتفاقات أوسلو التي وقعت في البيت الأبيض بواشنطن، وبحضور وitnessation الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، ومصر، والأردن، والعالم أجمع، ثم وقعنا العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التنفيذية، غير أن حكومات إسرائيل المتعاقبة، وبعد رحيل السيد اسحق رابين شريكه في عملية السلام، عملت وبشكل واضح على عدم الالتزام وعدم تنفيذ ما عليها من استحقاقات والتزامات متربعة عليها من الاتفاقيات الموقعة والتي عطلت جهودنا المخلصة من أجل التوصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم، سلام الشجاعان، حتى أن عدد المستوطنين ومساحة الإستيطان تصاعدت منذ بدأنا عملية السلام الأمر الذي يكشف مدى جدية إسرائيل بها وبالاتفاقيات التي وقعنها.

ثم كانت تلك الزيارة لشارون للحرم القدسي الشريف، والتي حذرت شخصياً من عواقبها الوخيمة على عملية السلام في منطقتي، بمثابة الشرارة التي فجرت الانفراطية الفلسطينية، تعبيراً عن رفض الشعب

الفلسطيني المسماس ب المقدسات المسيحية والإسلامية بجانب عدم التزام إسرائيل في الانسحاب، وتنفيذ الاتفاقيات، ولسياسة الاستيطان، التي عمقت الاحتلال بدلاً من إنهائه. وعمدت حكومة إسرائيل الحالية وسابقتها إلى إطلاق العنوان لجيشها المحتل، يمارس إرهاب الدولة في أرضنا وضد شعبنا، مستخدما كل ما في ترسانته الحربية من وسائل القتل والفتاك والتخريب، ومستخدما طائرات أف 15 ، أف 16 ، والأباتشي، والدبابات والمصفحة والسفون الحربية والأسلحة الفتاكة بما فيها المحرمة دوليا، بجانب التركيز على عمليات الاغتيال، والتخريب، وهدم البيوت، والمؤسسات العامة والخاصة، وتجريف المزارع والحقول واقتلاع مئات الآلاف من أشجار الزيتون والفاكه وغيرها، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ، حيث سقطت لنا خلال ثلاثة عشر شهراً حوالي 1800 من الشهداء، وحوالي 37000 من الجرحى، والمعاقين وأعداد كبيرة من المعتقلين، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الجسيمة، التي تقدر بأكثر من سبعة مليارات من الدولارات، إضافة إلى قيامهم مؤخراً بشدید الإغلاق، والحضار الاقتصادي، والمالي، والتمويلي، والطبي، والغذائي، وحرمان شعبنا من حرية الحركة والتنقل، وحتى الطلاب والمدرسين يمنعون من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم، وإغلاق المعابر والحدود الدولية والسمطاز، منهكة بذلك أبسط حقوق الإنسان لشعبنا، ومنع العمل من الوصول إلى أماكن عملهم، لكس أقوات أسرهم وأطفالهم، وأمام هذا العدوان المتضاد، وهذه الحرب الإرهابية الدموية، التي تشنها حكومة

إسرانيل على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا ، وما قامت ، و تقوم به من اجتياحات لمدننا وقرانا ومخيماتنا ، وما ترتكبه من مذابح همجية في عدة أماكن في الضفة وغزة ، فإننا نتطلع إلى المجتمع الدولي باسره ، ممثلا بكم ، ولكل محبي العدل والحرية والسلام ، والمدافعين عن حقوق وكرامة بنى الإنسان في العالم ، العمل بعزيمة وتصميم وإخلاص لوقف هذه الحرب ، وإرسال مرافقين دوليين ، لحماية شعبنا من الاحتلال والإرهاب والتطهير العرقي ، الذي تمارسه إسرانيل ، ومن أجل الإشراف على تنفيذ وتحقيق وقف إطلاق النار ، الذي أعلنا تمسكنا به مرارا وتكرارا ، وظلت حكومة إسرانيل توافقه.

السيد الرئيس ،

إن الرعاية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط ، هي الضمانة الأكيدة لنجاح جهود ومساعي المجتمع الدولي ، من أجل جعل السلام حقيقة ناجزة في منطقتنا ، وإن الغياب الدولي عن هذا النزاع ، وعن البحث الجاد لإيجاد حل للقضية الفلسطينية طبقاً لروح الحق والعدل ومبادئ القانون الدولي ، يعيّد المنطقة إلى مربعات العنف والصراع ودوامة الدماء ، وبجعل الوضع هشاً ومتغيراً ، ومن هنا فإننا ندعو المجتمع الدولي لمساعدة جهوده المخلصة ، للخروج من الوضع الراهن ، والأزمة المتفاقمة ، والمأزق الذي أتى إليه عملية السلام ، والذي يهدد بانفجار لا تحمد عقباه.

عقباه في المنطقة بأسرها، لا بد من مشاركة فاعلة من المجتمع الدولي، والقوى العظمى المؤثرة في العالم، لإنقاذ عملية السلام، فدما واعادتها إلى مسارها الصحيح، وتحريكها بفاعلية وإخلاص وإرادة بناءة، فالسلام الدائم لن يتحقق، ولن يكتسب هذه الصفة إلا إذا طبقت الشرعية الدولية، وعملت على إيجاد آلية دولية ملزمة وفعالة لتنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بفلسطين، تطبيقاً دقيقاً وأمناً، لأن في مثل هذا التطبيق حقنا للدماء، وترسيخاً وتحقيقاً للسلام، وإرساء لجذوره في منطقتنا.

وانتلاقاً من إيماننا بالسلام، وحرصنا على تحقيقه ك الخيار الاستراتيجي لا رجعة عنه لشعبنا، فإننا تعاملنا بتجاوب وتعاون مع كافة الجهود والمبادرات الدولية، بما فيها المبادرة المصرية - الأردنية، وتقاهمات ثينت، وتوصيات لجنة ميشل، التي قيلناها كرمزية واحدة وشاملة، بل وأعلنا من طرف واحد عن وقف إطلاق نار فوري وشامل، وبذلك جهوداً فصوى ثثيرته، وأعلنا كذلك عن نداء السلام الفلسطيني بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة في شهر سبتمبر الماضي، ونوجها فيه إلى الشعب الإسرائيلي بالنهضة الصادقة، ودعوتهم لأن تكون هذه المناسبة بداية عهد جديد من السلام والأمن والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وشعوب المنطقة، وأوضحنا لهم وبلغة لا ليس فيها تمسكنا بختار السلام والمقنونات، والحلول السياسية، لحل القضايا العالقة بيننا وبين الحكومة الإسرائيلية،

ولكن للأسف الشديد، إن حكومة إسرائيل أو عزت لجنة الات حربها وجيشه
لتصعيد إجراءاتهم العسكرية، ومواصلة عدوائهم ضد شعبنا ومدتنا وقرانا
ومخيماتنا، هذا إلى جانب خطة العزل الذي أغلق مساحات واسعة من القرى
والمدن والمناطق الزراعية حيث قام الجيش والمستوطنين بتدمير الحقول والمزارع
واقتلاع الأشجار المثمرة، حول كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسمحوا لي أن أوجه من هنا بالتقدير الكبير، والتحية المخلصة،
لكلة الدول الشقيقة والصديقة، والقوى العظمى، التي بانت تدرك أكثر من أي
وقت مضى، أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف،
هي صمام الأمان للسلام والاستقرار، ونزع فتيل التوتر في المنطقة والعالم،
وهي ركيزة أساسية من ركائز إقامته وترسيمه؛ وإننا نهيب بذلك القوى،
وأخص الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الروسي،
وفرنسا، والصين، واليابان، وكافة دول الاتحاد الأوروبي منفردة و مجتمعة
للعمل على جعل هذه الأقوال والتصريات أفعالاً ناجزة على الأرض،
لتتمكن شعبنا الفلسطيني من العيش بحرية وكرامة وسيادة واستقلال، في
دولته المستقلة على ثراه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك بحمل
إسرائيل، قوة الاحتلال، على الانسحاب الكامل والشامل من كافة الأراضي
العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وإلى حدود الرابع من
حزيران 1967، وإنهاء الاستيطان ورحيل المستوطنون من أراضينا،

وضمان حق العودة لللاجئين الفلسطينيين، طبقاً للقرار 194، الذي نص على هذا الحق، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة.

إننا نرحب بالموافقة الإيجابية الصادرة عن الرئيس جورج بوش، وزعماء آخرين، والمؤيدة للدولة الفلسطينية ونعتقد أنها تشكل خطوة هامة على طريق إنهاء النزاع، وإقامة السلام في الشرق الأوسط. وأصار حكم القول هنا أن إعادة عملية السلام إلى الحياة، واستكمال هذه العملية يحتاج إلى دفعه نوعية جديدة، ولأن يكون ممكناً بعد كل ما حدث الاكتفاء بإجراءات مرحلية، وسيكون مستحيلاً بالطبع التوصل إلى اتفاق مرحلي كما يدعوه البعض. إن جهود السيطرة على الوضع على الأرض وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 28 سبتمبر (00) 2000 تحتاج كي تتكلل بالنجاح إلى أفق سياسي وإلى إعادة الأمل. وما تحتاجه عملية السلام الآن، وما يمكن أن يقود فعلها إلى السلام العادل والدائم، هو قيام راعي عملية السلام الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والأطراف الدولية الفاعلة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، وبالطبع الدول العربية والإسلامية الشقيقة، والدول الصديقة الأخرى في حركة عدم الانحياز، قيامها بطرح إطار لحل النهائي، يستند للشرعية الدولية على أن يقوم الطرفان بالتفاوض بشكل سريع على هذا الحل ويسبق هذا بالطبع التطبيق الفوري لتقرير ميشل وتفاهمات تلت، وقد أصبح واضحاً أننا نحتاج لمزيد من الجهد الدولي، وبما يشمل كذلك التواجد الدولي على الأرض، لمساعدة الأطراف على المضي قدماً. وفي كل الأحوال يجب أن

أنا أعرف أن المجتمع الإسرائيلي، وبمناسبة ذكرى رحيل
شريكى أسحق رابين ~~سيظل في قبوره~~، ومن هنا، أتوجه لهم جميعاً
لأؤكد على التزامي التام بسلام الشجاعان، الذي بداته مع شريكى الراحل
أسحق رابين، وشريكى شمعون بيريز، السلام الذى يضمن الحرية
والاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين، وكافة شعوب المنطقة،
سلام الشجاعان، السلام العادل والشامل والدايم، وإنها الاحتلال
له جميع إصراره والصبر من ~~نقطة~~ به، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف،
وهذا ما يجب أن نعمل من أجله لأطفالنا وأطفالهم؛ ومن هنا فاني أدعوا
الحكومة الإسرائيلية إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي، ولتنفيذ
قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة.

تقوم الأمم المتحدة، وأمينها العام، بدورها الطبيعي والضروري حتى تتمكن من تحقيق غايتنا بالسلام المنشود. وإنني أتوجه بنداء إلى الحكومة الإسرائيلية، وإلى الشعب الإسرائيلي، للتجاوب مع هذا الطرح حتى نستطيع سوياً بناء السلام في أرض السلام الأرض المقدسة، ولا حاجة لي هنا للإشارة إلى أن الوضع يحتج إلى عمل سريع، ولا يتحمل التأخيل خاصة في ظل الظروف الدولية السائدة، نحن جاهزون للقيام بتصديقنا من المسؤلية ونثق بأنكم جاهزون كذلك.

أحييكم جميعاً، وأتمنى ل بهذه الدورة الخروج بالقرارات والتوصيات، التي تعود على شعوبنا ودولنا، والإنسانية جمعاء، بالخير والرخاء والمزيد من التقدم.

والسلام عليكم